

كلمة ونص

ميشيل خياط

إغناء لا إغناء

(شكلت المنحة المالية ١٠٠ ألف ليرة سورية) الصادرة مؤخراً بالرسوم التشريعي رقم ١٤ لعام ٢٠٢٢، الصعب جداً لشريحة كبرى من العاملين بأجر والمقاعدين وجرى الحرب وأسر الشهداء. قد جاءت وسط إلاح على زيادة الرواتب والأجور، لعلها تقلص المسافة التي باتت شاسعة جداً ما بين أجور تلك الشريحة وأسعار السلع وأجور الخدمات، العامة والخاصة (الفردية) لذوي المهن المختلفة. وفي رأيي أن تلك المنحة إغناء لمسيرة رأب الصدع، وليست إغناء لزيادة في الرواتب والأجور، يرى العديد من خبراء الاقتصاد الرصينين، أنها ضرورية كل عدة أشهر لتحقيق تلك الغاية المهمة جداً، في وقت فشلت فيه كل محاولات ضبط الأسعار، أو إقامة سوق موازية حقيقية (كبيرة وملثمة)، تتبنى نهج، إغناء الوسيط، ونقل البضائع من المنتج إلى المستهلك مباشرة ولاسيما الزراعية، واضطلاح الدولة عبر مؤسسة التجارة الخارجية باستيراد الكميات الكافية من السلع الأساسية، بغواتير واضحة وأسعار معلنة، بعيداً عن الاحتكار، ولاسيما أن مصدر القطع الأجنبي للاستيراد، هو البنك المركزي السوري...!! أو التوجه شرقاً، والتعامل الجدي الواسع تجارياً مع الحلفاء، في وقت بلغت فيه مستورداتنا خمسة مليارات يورو في العام الماضي، مقابل صادراتنا بمليار يورو.

ولعلنا نلاحظ أنه منذ تشرين الأول ٢٠٢٠، أي في أعقاب التضخم والركود الاقتصاديين الناجمين عن إغلاقات وباء كورونا، وعوامل جوهرية أخرى مثل فقدان التجار السوريين لأربعين مليار دولار في المصارف اللبنانية، وتشديد الحصار على سورية ولبنان، تم في سورية تقديم خمس منح وزيادة الرواتب مرتين، (١٠-٧-٢٠٢١ و١٢-٢٠٢١)، مارفع الحد الأدنى للأجور إلى ٩٢ ألف ليرة تقريباً، وتعامل آخر منحة في ٢٢ الشهر الجاري، رفعاً للحد الأدنى للأجور إلى ١٥٠ ألف ليرة في الشهر، لمدة (شهرين)، وإذ استغرب قلة الحديث عن حيثياتها، فإني أقدر أن تكاليفها على خزينة الدولة ليست أقل من ١٥٠ مليار ليرة سورية.

ولعل السير على هذا الطريق موجود، لكنه بطيء، وهو السير الصحيح، إذ لا بد منه للاستمرار، من دون النظر إلى دعة، أنه يتسبب في التضخم لأنه لا يغطي بإنتاج يرتقي بالنتاج المحلي الإجمالي، وهذا غير صحيح - نسبياً وبما يتواءم مع الظروف السورية القاسية.

فمن ينظر إلى الواقع بعيدون من يريد البقاء والاستمرار، يجد أن الصناعة السورية -الخاصة- تحقق تقدماً في ثلاث مدن صناعية كبرى هي عدرا وحسياء والشبيخ نجار، وأن الزراعة السورية قد ربحت ما يقرب من ٨٠ ألف هكتار من الأراضي المروية عبر إعادة تشغيل محطات ضخ حكومية في الماضي، عندما اندفعت المياه إلى شلال حندرات في حلب لإرواء ٨٥٠٠ هكتار من سهول حلب الجنوبية عبر نهر قويق، وهي سهول ذات تربة حمراء خصبة جداً.

وما جرى تسوقه من القمح في العام الحالي (أكثر من ٥٠٠ ألف طن حتى بداية آب الحالي) أفضل من أعوام الحرب السابقة بكثير، ومنتظر موسم زيتون ممتازاً، إلى جانب ما ننعمة به من وفرة في الحمضيات.

ولعل الأفق ربح جداً، لدأب ومثابرة وحماسة، على دروب توفير المزيد من الوارد، وهذا يجد ذاته يتطلب، السعي إلى رأب الصدع، والعمل تبعاً على زيادة الرواتب لتقليص الفجوة ما بين الأجور والأسعار.

إن الأجر حياة، والإنتاج يحتاج إلى أحياء ينهضون به.

إن الاهتمام بالأجور الجيدة -نسبياً- هو اهتمام حكيم بالإنتاج.

البندورة خاسرة في درعا من ١٠٠ إلى ٣٠٠ ليرة للكيلو

مدير الزراعة: إنتاج المحافظة نحو ٤٥٠ ألف طن بندورة و٤٣٠ ألف طن بطيخ



محمود الصالح

كشف مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في درعا بسام الحشيش أن إنتاج محافظة درعا من محصول البندورة للعام الحالي من العروتين الأساسية والتكثيفية يمكن أن يتجاوز ٥٠٠ ألف طن. وبين مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن المساحة المزروعة بمحصول البندورة في درعا تجاوزت ٤ آلاف هكتار بزيادة ١٢٠٠ هكتار عما هو مخطط له والبالغ ٣٠٢٠ هكتاراً للعروة الأساسية و٩٨٥ هكتاراً للعروة التكثيفية. ويقدر إنتاج العروة الأساسية بحدود ٣٦٠ ألف طن أما العروة التكثيفية فيقدر إنتاجها بحدود ٩٠ ألف طن. وفي الحشيش أن يكون هناك تهرب لمادة البندورة إلى خارج القطر لأن التصدير مسموح وتم حتى الآن تصدير أكثر من ٤٩ ألف طن عبر منفذ نصيب من مختلف المحافظات السورية.

وأشار مدير الزراعة إلى تكبد الفلاحين خسائر كبيرة في هذا المحصول، حيث وصل السعر في سوق الهال إلى ٥٠٠ ليرة في وقت تتراوح تكاليف زراعة وإنتاج وتسويق البندورة بين ٦٠٠ و٨٠٠ ليرة للكيلو، إذ تصل تكلفة زراعة الهكتار الواحد من المحصول إلى ٣٠ مليون ليرة نظراً لارتفاع تكاليف مستلزمات الزراعة من بذور وتكاليف ري وخدمات وأسمدة وأدوية زراعية وقطاف وعبوات وبين مدير الزراعة أن هناك أكثر من ٢٠ معالاً لصناعة رب البندورة في المحافظة.

وفي سياق آخر بين الحشيش أنه تمت زراعة ٣٠٠ هكتار بمحصول الخيار يقدر إنتاجها بحدود ٢٠ طناً في الهكتار الواحد و٣٧٠ هكتاراً بمحصول البانجان بكمية ٧٥ طناً في الهكتار و٢٠٠ هكتاراً بمحصول الكوسا بإنتاج ٣٠ طناً للهكتار و٢٥٠ هكتاراً لمحصول الفليفلة بكمية ٤٥ طناً للهكتار و١١٥ هكتاراً لمحصول الفاصولياء بكمية ٧ طناً للهكتار الواحد و٢٩ هكتاراً لمحصول الملوخية بكمية ٤٠ طناً للهكتار الواحد و٦٨٥ هكتاراً لمحصول البامياء منها ٦٥٠ هكتاراً زراعة بعيلية بكمية إنتاج طنين للهكتار

لكن ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة اليد العاملة وتكاليف النقل أدت إلى تكبد الفلاحين نفقات كبيرة، خصوصاً لجهة توفير طاقة لتشغيل المحركات التي تضخ المياه لري المزروعات، في ضوء ندرة توافر المازوت وارتفاع تكاليفه في السوق السوداء، وارتفاع أجور الفلاحة، وزيادة قيمة الأسمدة والمبيدات الزراعية، وكذلك ارتفاع أجور اليد العاملة، حيث تحصل عاملة قطاف البندورة على أجرة عشرة آلاف ليرة للعمل لمدة خمس ساعات، وكذلك هناك مشكلة في توافر العبوات، إذ تصل قيمة عبوة «الفلين» إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية، وأمام كل ذلك انخفضت الأسعار في السوق إلى ما دون ٥٠٠ ليرة للكيلو.

وكانت تكاليف الإنتاج وخاصة محصول البندورة،

الإقبال يتزايد على قرض المستلزمات المدرسية بالحسكة

الحسكة - دحام السلطان

بأشرف فرع السورية للتجارة بالحسكة البدء بفتح المعاملين الدائمين والمؤقتين في الدولة القرض المالي بقيمة ٥٠٠ ألف ليرة سورية وبلا فوائد مع قرب حلول بدء العام الدراسي لشراء حاجيات ومستلزمات تلاميذ وطلاب المدارس من أبناء المعاملين في الدوائر الحكومية بالمحافظة. وأكد مدير فرع السورية للتجارة عمر حمو في تصريح لـ«الوطن»، أن القرض الذي سيتم منحه للمعاملين الدائمين والمؤقتين في الدولة، من الذين لم تنته خدماتهم الوظيفية في دوائر ومؤسسات القطاع الحكومي، تصل قيمته التقديرية إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية وبلا فوائد، وسيتم تسديد من المستفيد منه على مدار ١٢ شهراً من تاريخ منحه القرض، الذي بدوره سيقوم بتأمين حاجيات أبنائه المدرسية من القرطاسية كاملة والحقائب والملابس وسواها من احتياجات المدارس، موضحاً أن القرض ستواصل عملية البيع، وتم وفق جداول اسمية معتمدة من الأمانة العامة بالمحافظة، ولا تزال منافذ البيع تواصل عملها في هذا الجانب لتغطي مخصصات جميع العوائل المستهدفة، منوهاً بأنه تم تخصيص يوم محدد من أيام الأسبوع للمعاملين المتقاعدین عبر منفذ بيع واحد، ويوم آخر كذلك لذوي الشهداء بالسماح لهم بأخذ مخصصاتهم من صالة المجموع الحكومي وصالة الباسل في حي المطار، وصلات



الثورة والحسكة وسوق الهال والمركز التجاري في مدينة القامشلي في صالتي بجلة والقامشلي. ولقد حمو إلى أن عملية البيع تتم عبر معايير تقسيم البطاقة العائلية إلى ثلاث شرائح، حيث يتم منح الشريحة الأولى المكونة من ٤ أشخاص ٨ كغ سكر و٦ كغ رز، والشريحة الثانية ما دون ستة أشخاص يتم منحها ١٠ كغ سكر و٨ كيلوز، والشريحة الثالثة المكونة من سبعة أشخاص فما فوق يتم منحها ١٢ كغ من مادة السكر و١٠ كغ من مادة الرز، ويسعر ١٠٠٠ ليرة سورية للكيلوغرام الواحد وفق ما تمت الإشارة إليه. من جانبه بين عبد المحر مدير المجموع الاستهلاكي الحكومي، أن الإقبال للحصول على القروض في تزايد يومي من المستفيدين، مؤكداً أن البضاعة الموجودة في منافذ البيع بضاعة جيدة وحديثة التصنيع والإنتاج وأسعارها منخفضة عن أسعار السوق بنسبة تتراوح بين ١٠-١٥ بالمئة، وهي تغطي كل احتياجات التلميذ والطالب المدرسية.



القمامة تملأ شوارع مدينة طرطوس والحلول ما زالت قاصرة

مدير النظافة: نقص كبير في العمال وأعطال مستمرة ومكلفة بالآليات طلبنا ٢٠٠ عامل فحصلنا على ٢٧ فقط

نسبة من العمال الحاليين من ذوي الإعاقة وأمراض مزمنة وتقدم بالمرح وكثرة الاستراحات المرضية والنقص الحاصل نتيجة الاحتياط - الوفاة - الاستشهاد - التقاعد - المصابين والجرحى) بما يؤثر في الإنتاجية اليومية لمديرية النظافة، كما أن أغلب العاملين يسكنون في الأرياف القريبة والبعيدة عن مركز المدينة ونظراً لارتفاع أجور التنقل يضطر العمال للتعب عن العمل ولاسيما في الأيام الأخيرة من الشهر وهذا يؤثر في واقع العمل بشكل كبير. ويتم بالقول: بالمختصر النظافة بالنسبة لنا مهمة جداً لكن ينقصنا حالياً عدد إضافي من آليات النظافة وخصوصاً النوعية مثل «كانتس» الشوارع والصحاري وعدد إضافي من العمال خصوصاً أن مدينة طرطوس في توسع مستمر وزاد عدد سكانها بالسنوات الماضية بشكل كبير.



طرطوس - هيثم يحيى محمد

واقع النظافة السيئ جداً بمدينة طرطوس وحتى نهاية مناطق المخلفات الجماعية مازال على حاله من حيث بقاء القمامة على الأرض وفي الشوارع لمدة تزيد على اليوم وأحياناً اليومين أو الثلاثة وبقاء الحاويات مملأة بالقمامة هي وما حولها لفترة تزيد على الوقت المحدد لها في أوقات كثيرة يضاف إلى ذلك بقاء الكثير من الشوارع من دون تنظيف عدة أيام.

مدير النظافة في المدينة حسام عبد الله قدم في حديثه لـ«الوطن» عدة تيريرات وأعدار قائلاً: المديرية تقوم بتخديم مساحة إجمالية تقدر بـ ٣٧١ هكتار وهي مساحة المدينة القديمة و٢٥٠ هكتار من قرى وأحياء الحاويات مملأة بالقمامة هي وما حولها لفترة تزيد على الوقت المحدد لها في أوقات كثيرة يضاف إلى ذلك بقاء الكثير من الشوارع من دون تنظيف عدة أيام.

ولتقييم الحاويات ونحتاج لتلبية العمل بشكل ممتاز إلى ضاغطين كبيرتين و٤ ضاغطات متوسطة و٤ قلابات حمولة ٥ هندسية قسم كبير منها بحالة فنية سيئة نتيجة قدم معظمها وضغط العمل عليها لعدة وديبات لعدم كفاية عددها خلال وديبة عمل واحدة ولذلك نحتاج إلى عدد إضافي من آليات النظافة وبالأخص «كانتس» الشوارع عدد ٢ على الأقل حيث لا يوجد حالياً أي كانتس، ولوجود الآلية أهمية كبيرة لما يحققه من نظافة كبيرة للشوارع مع الصيانة وسوق الهال بمساحة ٣٧١ هكتار تحتاج ٢٠٠ عامل إضافي وقد قلنا طلبهم في المسابقة المركزية الأخيرة بعد موافقة وزارة الإدارة المحلية والبيئة ولكن لم تتم الموافقة سوى على ٢٧ عامل نظافة من وزارة التنمية الإدارية.

وضعها ورغم المخلفات التي نلغنها بحق البعض إلا أن الالتزام من الناس هو الأهم. وبخصوص الصعوبات والعقبات التي تواجه عمل المديرية إضافة لما ذكره آنفاً قال عبد الله: نعم هناك صعوبات ومعوقات عديدة تقف في وجه تحسين واقع النظافة أبرزها إلقاء القمامة في أماكن غير مخصصة بأكياس مفتوحة في أغلب الأحيان ما يجعلها عرضة للعبث من الأشخاص الذين يقومون بجمع المواد البلاستيكية والكرتون وعبث الحيوانات مثل القطط والجرذان، وكثرة أعطال الآليات وارتفاع تكاليف الإصلاح ونقص عدد العمال الفعليين والأشخاص الذين يتمتعون ببنية جسدية قوية ووجود